



دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركات الاتصال

دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات ليببانا للفترة من 2018-2020م

ايمن فرج الجبو

حبيبة خليفة مصباح

محاضر / بكلية طرابلس للعلوم والتقنية

محاضر / بكلية طرابلس للعلوم والتقنية

تاريخ الاستلام: 2025/8/10 - تاريخ المراجعة: 2025/9/10 - تاريخ القبول: 2025/9/15 - تاريخ للنشر: 2025 /9/28

الملخص:

استهدفت الدراسة استقرار الأدبيات في مجال التحليل المالي وأساليبه ودوره في تقييم الأداء المالي من خلال قياس ومعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية وأجريت هذه الدراسة على شركة الاتصالات ليببانا - وتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية باستخدام النسب "نسب الربحية" وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في إدارة الربحية من قبل إدارة الشركة غير مهتمة بالتحليل المالي وأساليبه وما يقدمه من معلومات كمؤشرات كمية حول أداء الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعملية التحليل المالي وأساليبه كونه وسيلة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالإضافة إلى تقييم الشركة تقييما شاملا أو جانبا معينا من أنشطتها .

1- الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

بما ان العصر الحالي هو عصر المعلومات او عصر الاتصالات فقد اصبح هناك كم الهائل من البيانات والمعلومات التي هيا بحاجة الي تفسير ومعالجه وتحليل وقد فرض عصر المعلومات والتغيرات المتعددة التي حدثت فيه الشركات ودفعتها نحو تبني الأساليب والتقنيات الإدارية والمحاسبة الحديثة لتستطيع مواجهة مواكبه هذه العصور والتغيرات بقصد الحافظ علي بقائها ، مما تزايد أهمية المعلومات المحاسبة التي تشكل العصب الحيوي في عمل الشركة ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم ب التحليل المالي التي شكلت احد الوسائل التي تستخدمها منظمات الاعمال من اجل الوصل الي تخطيط المالي سليم حيث يهتم بعملية اتخاذ القرارات التي متعلقة بي كيفية الحصول علي الأموال بشكل امثل و كفائه من اجل تعظيم القيمة السوقية للمنظمة وتعظيم ثروة الملاك والمساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف الشركات في النمو والبقاء والاستقرار (بصاد 2009).

ويعتبر الاداة المالي والمحاسبي كنشاط لتقييم الادارة في حكمته عن كيفية تفسير الانشطة بالعمليات المحاسبة واصبح وسيلة معالجه من اجل تقديرهم و تحسين أدائهم كما ان التحليل المالي يهدف إلى البحث عن شروط

التوازن المالي في المدى القصير والبعيد و اكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف في السياسة المالية و استخلاص بعض الحلول والمقترحات في عملية الإدارة المالية بالإضافة الى قياس جهد دراسات تفصيلية تفصله للبيانات المالية التي تساعد بإدارة استثمارات الشركة بشكل يعمل على تعظيم الفائدة على هذه الاستثمارات عند اقل مستوى من المخاطرة و تمويل للحق المزج المناسب من المصادر التمويل و بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق تكلفة راس المال الى الحد الأول.

2.1: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود اهتمام كافه لذي شركات الاتصال و التكنولوجيا المعلومات في ليبيا باستخدام مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار و الامر جعل هذه الشركات تواجه التحديات في هذا المجال جعلها أيضا بمطالبة استراتيجيات فعالة و ملائمة تجاوز هذه التحديات و بالتالي إخضاع كافة عملياتها للتحليل المالي لهدف كشف الأخطاء الانحرافات الامر الذي يتطلب التركيز على النسب و المؤشرات التي تساهم في سيادة المركز المالي للشركات وتمكن المشكلة في الإجابة على التساؤل التالي .

- هل يوجد اثر ايجابي لنسب التحليل المالي في فاعلية اداء شركة الاتصالات لليبيا؟

3.1: فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية : يوجد أثر إيجابي لنسب التحليل المالي في فاعلية الأداء المالي لشركة الاتصال لليبيا ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

الفرضية الأولى :

1. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة سيولة النقد على الأداء المالي في شركة الاتصال لليبيا .

الفرضية الثانية :

2. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النشاط على الأداء المالي في شركة الاتصال لليبيا.

الفرضية الثالثة :

2. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل التمويلية او الرفع المالي على أداء المالي في شركه الاتصال لليبيا .

4.1: أهداف الدراسة

1- التعرف على مستوى الاداء المالي لشركة ليبيا , باستخدام مؤشرات السيولة و النشاط و الربحية والسوق و الهيكل التمويلي للأداء المالي.

2- التعرف على مدى امكانية استخدام النتائج الذي يتم التوصل اليها من خلال المؤشرات المالية للتغير على مستوى الأداء المالي للشركة.

3-بيان مدى اعتماد الشركة علي المؤشرات المالية التي لها علاقة وثيقة بتقييم الاداء المالي.

4- ابراز دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للشركة وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

5.1: أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في الاهمية التي تحتلها شركة ليبيا في قطاع الاتصالات من خلال استخدام المؤشرات المالية من دور هام في تقييم الاداء المالي للشركة بتبعية ادائها الكلي , وبالتالي التمكن من تحديد مدى كفاءة وفاعلية الادارة في تحقيق الاهداف المخططة وسواء كان ذلك في الماضي او الحاضر او التنبؤ بما سوف يكون عليه الحال في المستقبل و ذلك بهدف تطوير طرق و وسائل الانتاج و تعظيم القيمة الاقتصادية لهذا القطاع كما تساهم هذه الدراسة في اطراء المكتبة العلمية لمجموعة من البحوث العلمية قيد الدراسة للاستفادة منها في مجال العلوم الادارية والمالية .

6.1: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري المتعلق بالنسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الاتصال ليبيا وكذا استخلاص أهم الدراسات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لنتمكن من خلالها من تدعيم الأسس النظرية اما الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي في التطبيق العملي وإجراء الاختبارات اللازمة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية والبيانات المالية لشركة الاتصال ليبيا باستخدام المؤشرات المالية الواقعة ما بين (2018 - 2020)

7.1: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** حددت الفترة الزمنية التي أخضعت فيها بيانات شركة الاتصالات ليبيا محل الدراسة للتحليل من سنة 2018 الى سنة 2020م.

- **الحدود المكانية:** تمثلت حدود الدراسة المكانية في إدارة شركة الاتصالات ليبيا

- **الحدود العلمية:** تم الاعتماد على القوائم المالية للشركة محل الدراسة مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات علمية.

8.1 الدراسات السابقة :

- دراسة (لزعر محمد سامي) التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، 2011-2012 ،قسنطينة. عالج لزعر محمد سامي في رسالته إذا ما كان للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة، وأسقط دراسته على مؤسسة صيدال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، اذ تهدف هذه الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية. هناك

اختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية حيث في دراسة لزعر سامي تم تحليل جميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أما الدراسة الحالية فتناولت ثالث قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة، وذلك لإبراز دور تحليل هذه القوائم في تقييم الأداء المالي

- دراسة أرواغ وناسة ، أثر التحايل المالي على أدا المؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرية بسكرة ، 2015-2016 ، مذكرة ماستر في المحاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة والتي هدفت الى تبين أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة ، وقد توصلت الدراسة من خلال اسقاط الدراسة الميدانية على مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة الى ، الى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسات لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع السائد في المؤسسة ، الى جانب تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون ، كما أن التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء .

- دراسة اليمين السعادة استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة باتنة 2008-2009 عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة استخدام التحليل المالي قصد في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، والتي هدفت الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل قصد تقييم أداء المؤسسة ، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تقييم الأداء أمرا ضروريا من خلال أدوات من خلال أهمية أدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات الأزمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة .

1.2 الإطار النظري

1.1.2 : ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين التقنيات التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية ومقارنة أدائها مع المؤسسات المالية الأخرى التي تنشط في نفس القطاع كما أن معظم المالىين يلجؤون إليه ، لكونه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم أيضا في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

أولا: تعريف الأداء المالي :

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل ، من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول

تغيرات رؤوس الأموال ، والملاحق ، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة . وعلى هذا الأساس ، فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح .

كما يقصد به مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان ، يزيل عنها العسر المالي ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية .

وأيضاً يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :

ثانياً : العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح .

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة .

2.1.2 : تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة" (دادن عبد الغني، 2007، ص26). **3.1.2 أهداف تقييم الأداء**

المالي : (مجيد الكرخي، مرجع مسبق، ص38)

يمكن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في النقاط التالية ، وهذه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل على مستوى اقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولاً الى التقييم الشامل.

- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.

4.1.2 : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي : تستخدم المؤشرات المالية عادة في

تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية لها ، حيث تكمن أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية:

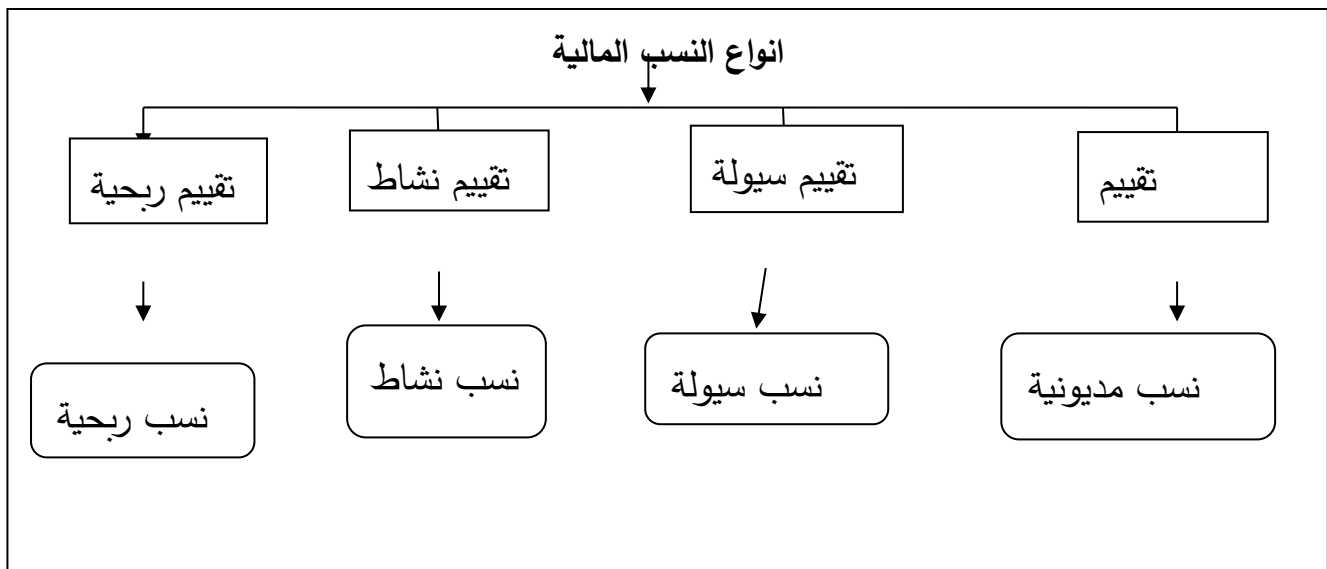
- 1- تحديد مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية .
 - 2- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة .
 - 3- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية .
 - 4- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها .
 - 5- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها مختلف موجوداتها لتحقيق الربحية .
- ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن تتوفر النسب المالية الآتية :

- 1- أن تكون المؤشرات المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة .
- 2- أن تكون المؤشرات المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالمؤشرات المالية . السابقة أو بالمتوسط العام للمؤشرات المالية في صناعة ما .

5.1.2 أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للشركة

تعد النسب المالية محاولة جادة لا يجاد العلاقات التي تربط بين البسط و المقام بين كل بند من بنود قائمة المركز المالي او قائمة الدخل او الأثنين معا, الأمر الذي يساعد مختلف الأطراف على الفهم الأفضل لحقيقة الاداء المالي للشركة ولغاية دراسة النسب المالية بشكل وافي .(الشواورة,2013, 302)

الشكل (1) يوضح أنواع النسب المالي



المصدر ر: من إعداد الباحثين .

1- نسب المديونية:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المنشأة على اموال الغير في تمويل احتياجاتها ,و يهتم الملاك و المقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على اموال الاقتراض قد تؤدي على تحقيق المنشأة لحجم كبير من الايرادات الا أنها في نفس الوقت تؤدي علي ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها المنشأة لأن الفشل

في الوفاء بالفوائد المستحقة أو اقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس اما ادارة المنشأة فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المنشأة على الحصول على أموال اضافية هناك عدة اعتبارات تتعلق بمدى اعتماد المنشأة على استخدام الدين في تمويل انشطتها , فعندما يزداد الدين على مساهمة المساهمين اي ان التمويل الخارجي أعلى من التمويل الداخلي تفقد الادارة (المساهمين) السيطرة على المنشأة , وإذا تمكنت المنشأة من تحقيق إيرادات من الاموال المقترضة يزيد عن مبلغ الفائدة فان ذلك يؤدي الي تعظيم الارباح للمساهمين , ولكن ذلك يؤدي ايضا الى زيادة المخاطر بالنسبة لهم . (لطي, 2006, 348)

وبوجه عام تركز نسب المديونية على قياس قدرة المنشأة على خدمة الديون طويلة الأجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها, كما انها تبين مقدار رأس المال الذي ساهم به الملاك بالمقارنة الى القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع اصول المنشأة.

أ- **نسبة اجمالي الديون الى حقوق الملكية :** و يقصد بأجمالي الديون كافة الاموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير وتتمثل في الديون الطويلة والقصيرة الأجل , اما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال و الارباح المحتجزة والاحتياطيات, وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين والتمويل المقدم من اصحاب المنشأة , كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين , اذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المنشأة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين , ويزيد ايضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي الى الإفلاس, ويعبر انخفاض هذه النسبة الى عن حماية افضل للدائنين , ويعبر ايضا عن وجود قدرة على الاقتراض لدي المنشأة .

$$\text{نسبة الديون لحقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون (قصيرة الاجل و طويلة الاجل)}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

ب- **اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات:**

وتقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المنشأة في تمويل اصولها من اموال الغير , كما تقدم معلومات عن قدرة المنشأة لا ستعاب تراجع الأصول الناتج عن الخسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر , و يترتب عن هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون و المقرضون, لأن انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء الدين , و يفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش امان أفضل لهم , في حين يفضل المالكون زيادة هذه النسبة لأن زيادتها قد يؤدي الى تعظيم العائد لهم .

$$\text{نسبة اجمالي الديون الى الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الديون (قصيرة الاجل و طويلة الاجل)}}{\text{صافي الموجودات}}$$

ج- **نسب السيولة :**

تشير السيولة عموما على قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها , بمعنى ان الأصول التي تكون رأس مال تتحول الى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل, وقد تكون الشركة رابحة الا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. (لطي, 2006, 334)

كما أنها تقيس العناصر السائلة والأقرب الى السيولة من أجل معرفة ان المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته و أهم هذه النسب هي: (العارضي, 2013, 59)

أ- نسبة التداول :

وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية, ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الايفاء او سداد التزاماته قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

ويشار الى أن المعيار المقبول لهذا المؤشر هو (2:1) أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة, ولكن هذه النسبة تتعرض الى انتقادات منها ان نسبة التداول لا تعطي نسبة السيولة الصحيحة باعتبار ان الموجودات المتداولة تتكون من عدة فقرات منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عن السيولة النقدية , بل يصعب احيانا تحويله الى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي و المصروفات المدفوعة مقدما.

ب - نسبة السيولة السريعة :

وتستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المنشأة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل دون الاضطرار الى تسيل موجوداتها من المخزون السلعي ,وتعتبر هذه النسبة مقياسا اكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول السابقة , وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة من خلال استثنائها للمخزون السلعي و المصروفات المدفوعة مقدما. (عقل, 2009, 314)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصروفات المدفوعة مقدما})}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

وأن المعيار المقبول لهذه النسبة هو (1:1) ويعتبر التدني عن هذا المعيار غير مقبول وكذلك الزيادة .

ج- نسبة رأس المال العامل:

ويقاس صافي رأس المال العامل بالفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}$$

د- نسب النشاط

وتقيس مدى كفاءة ادارة الشركة في توزيع مواردها المالية على مختلف اصولها المتداولة والثابتة ,وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الاصول في انتاج اكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات ,والتي تحقيق اكبر قدر من المبيعات و الأرباح ,ولذلك يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول و الموجودات ,وتقوم هذه النسب على أساس التوازن بين صافي المبيعات و مختلف انواع الموجودات من مخزون و مدينون وموجودات ثابتة و الكشف عن أي خلل يطرأ على هذا التوازن واتخاذ الاجراءات اللازمة لا عادة وضع الأمور في نصابها.(الشواورة, 2013, 306)

وتتمثل نسب النشاط بالتالي:

أ- معدل دوران الذمم المدينة :

ويعبر عن عدد المرات التي تدور بها الحسابات المدينة ,اي عدد المرات التي يتم فيها تحصيل الذمم المدينة ,ويعاد تكوينها من خلال البيع الأجل ,كما يعبر من خلاله عدد الأيام اللازمة لتحصيل رصيد الذمم المدينة (عقل, 2009, 317).

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الحسابات المدينة}}$$

ويعكس هذا المؤشر معدل السرعة التي تتمكن بها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة ومدى ملائمة حجم الاستثمار في هذه الحسابات ,و بالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة التحصيل وسياسة الائتمان, فأن الانخفاض يشير الى مدى التساهل في منح الائتمان والعكس بالعكس .

ب- معدل فترة التحصيل:

ويعكس الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المنشأة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا, كما يمكن تعريفه بأنه عدد الأيام اللازمة لتحصيل الذمم في المواعيد المتفق عليها مسبقا ,ولأن الحسابات المدينة تنشأ من المبيعات الآجلة فيجب استبعاد اي مبيعات نقدية عند احتساب هذا المعدل.(الشواورة, 2013, 307)

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران المدينون}}$$

ج- معدل دوران المخزون :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{رصيد المخزون}}$$

د - متوسط فترة التخزين:

متوسط فترة التخزين بالأيام وتبين عدد الأيام التي احتفظت بها الشركة بالمخزون قبل بيعه. ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية :

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{365 \text{ مرة}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ومن اهم نسب الربحية النسب الآتية:

أ- معدل العائد على المبيعات:

معدل العائد على المبيعات أو نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات (هامش الربح) و تقيس هذه النسبة ربحية المنشأة بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الاخرى و الضرائب المدفوعة ,ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيع}}$$

ب- معدل العائد على الموجودات :

معدل العائد على الموجودات او (الاموال المستثمرة) وتقيس هذه النسبة على استغلال اصولها في توليد الأرباح ,كلما كان معدل هذه النسبة مرتفعاً كلما كان أداء المنشأة افضل وانها تحقق أرباح جيدة .

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج- معدل العائد على حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم , اي انه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أداء المنشأة افضل وأنها تحقق ارباح جيدة ,ويتم احتسابها بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

3-الإطار العملي للدراسة :

1.3 تحليل الأداء المالي لشركة الاتصالات لبييانا

يعمل الباحث من خلال الإطار العملي للدراسة تقييم القوائم المالية لشركة الاتصالات لبييانا -عن السنوات (2018-2019-2020) وذلك للوقوف على واقع التحليل المالي المطبق بالشركة ، وهل الشركة تأخذ بعملية التحليل المالي لتقييم إدائها المالي باستخدام (نسب الربحية) وعليه تم تقييم القوائم المالية للشركة من قبل الباحث باستخدام نسب الربحية وكانت الخطوات المتبعة بالإطار العملي كالاتي : وسنستعرض هذه النسب والمؤشرات في الاتي :

أولاً : تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تعكس نسب السيولة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة وتبين ما إذا كان بالإمكان تحويل الأصول بسرعة إلى نقود كافية لتغطية الخصوم المتداولة دون اللجوء إلى استدانة إضافية .

الجدول رقم (1) نسبة السيولة لشركة لبييانا للهاتف المحمول خلال الفترة (2018-2020)

سنة 2020	سنة 2019	سنة 2018	البيان
1.1608	1.054	1.266	نسبة التداول
0.6893	0.6786	0.823	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوائم الدخل وميزانيات الشركة .

يتضح من خلال الجدول السابق ان نسبة التداول الخاصة بالشركة عينة البحث لم تكن بالمستوى المطلوب اذ أن نسبة 1:2 هي أفضل نسبة وعند الرجوع الى الجدول يتبين بأن أعلى نسبة كانت 1.266 وهي أقل النسبة

المطلوبة ، وعند الرجوع الى أسباب ذلك تبين بأن هناك زيادة كبيرة في الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل) وهذا بدوره يعكس مؤشر سلبي.

اما فيما يتعلق بالنسبة السريعة فأنها تعكس مؤشر سلبي أيضا ، اذ ان نسبة 1:1 هي أفضل نسبة وعند الرجوع الى الجدول السابق تبين بأن النسبة السريعة قد انخفضت في عام 2020 الى 0.6893:1 ، وعند الرجوع الى أسباب ذلك تبين بأن الأصول المتداولة تتمثل بنسبة كبيرة في المخزون السلعي وهذا يمثل رأس مال عاطل ، وهذا ما يعني أن الأصول المتداولة غير كافية لتسديد الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في تواريخ استحقاقها.

■ ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية:

من أجل تقييم مدى نجاح الشركة في زيادة أرباحها ا عند نمو المبيعات وارتفاع النتيجة الصافية نقوم بدراسة وتحليل نسب الربحية في الشركة خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (2) نسب الربحية لشركة ليبينا للهاتف المحمول خلال الفترة (2018-2020)

البيان	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
معدل العائد على المبيعات "هامش الربح"	0.3102	0.3075	0.1953
معدل العائد على الأصول	0.309	0.221	0.1351
معدل العائد على حقوق الملكية	0.500	0.343	0.211

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات وقوائم الدخل الشركة

نلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب في نسبة هامش الربح من سنة الى اخرى ، حيث أنها انخفضت في عام 2020 عن عام 2019 و 2018 إلا انها بشكل عام كانت نسبة مرضية بالنسبة للشركة وهذا يدل على

أن الشركة قادرة على إنتاج منتجات بكلفة أدنى أي أنها قادرة على تحقيق ربح خلال سنوات الدراسة .

أما عن معدل العائد على الأصول فهو أيضا انخفض في سنة 2020 مقارنة بالسنوات 2019-2018 ما يمثل سوء استعمال الأصول، كما يمكن تبرير ذلك بأن الشركة تملك عدة أصول غير مستغلة أو مهملة وكذلك أصول جديدة تم اقتناءها لغرض الاستعمال ولم يتم استخدامها داخل شبكة الاتصالات (مقابلة مع السيد محمود القاضي / موظفي قسم / التخطيط المالي).

وبخصوص معدل العائد على حقوق الملكية والذي يعتبر نسبة من نسب الربحية ، فأنها توضح انخفاض هذه النسب في سنتي 2019 و 2020 وذلك بسبب ارتفاع المصاريف المالية وانخفاض المبيعات وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة لإدارة الشركة.

ثالثا: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح الشركة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار الشركة في كل أصل من أصولها يبدو معقولاً أو أكثر مما ينبغي ونستعمل ميزانيات وقوائم الدخل لشركة محل الدراسة من أجل حساب هذه النسب.

الجدول رقم (3) نسب النشاط للشركة لبيانا للهاتف المحمول خلال الفترة (2020-2018) .

البيان	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
معدل دوران إجمالي الأصول	0.997	0.721	0.691
معدل دوران المخزون	7.006	6.42	4.95
متوسط فترة التخزين	52.09	56.85	73.73
معدل دوران الذمم المدينة	112.3	80.56	77.25
متوسط فترة التحصيل	3.25	4.53	4.72

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات الشركة وقوائم الدخل

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الأصول لسنوات الدراسة يقدر 0.997 في سنة 2018 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الشركة في سنة 2018 يولد "ينتج عنه " في 0.997 دينار ، و هذا ما يدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها و أن الشركة تعمل بمستوى لا بأس به من طاقته الإنتاجية، إلا أن هذا المعدل قد انخفض انخفاض طفيف خلال السنتين 2019-2020 ولكن بقي في مستوى جيد و هذا يدل على ارتفاع أداء الشركة خلال سنة 2018 إذ قارننها بالسنوات الاخيرة .

اما فيما يتعلق بمعدل دوران المخزون فإنه يتراوح بين 7.006 و 4.95 خلال فترة الدراسة، مع تسجيل أدنى معدل سنة 2020 ، حيث يتضح أنه في أنخفض مستمر ، حيث أن معدل متوسط فترة التخزين كانت 52.09 يوم في سنة 2018 ومن ثم ارتفعت في سنة 2020 إلى 73.73 يوم وهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات .

اما عن بمعدل دوران الذمم المدينة حيث تمثل هذه النسبة مقياساً للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون فهي تقيس الفترة التي يتم فيها تحصيل قيمة رصيد المدينين، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران المدينون في سنة 2018 كان 112.3 مرة وهو مؤشر ممتاز خلال هذي السنة ولكن مقارنة بالسنة

2020 حيث أن المعدل انخفض إلى 77.25 مرة وهذا يدل على أنخفض أداء إدارة الائتمان وانخفض فعاليتها خلال السنتين 2019-2020 .

أما في ما يخص معدل متوسط فترة التحصيل فقد كان 3.25 يوم في سنة 2018 حيث يعتبر هذا المعدل في مستوى جيد ، إلا أن هذا المعدل قد ارتفع في السنة 2020 حيث كان 4.72 يوم ، حيث تمثل هذه النتائج المنخفضة وغير الجيدة لهذا المؤشر احتمال تعامل المنشأة مع مدينين غير ملتزمين بالتسديد في المواعيد المحددة، أو أنه قد يكون هناك ضعف في أداء الكادر المسؤول عن تحصيل هذه الديون وعليه، فإن المعالجة تكون بمراجعة شروط منح الائتمان والمدينين المتعاملين مع المنشأة، إضافة إلى تقييم كفاءة العمالة التي تنجز عملية التحصيل.

رابعاً: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى اعتماد الشركة محل الدراسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها ، حيث تعد هذه النسب مؤشراً إلى المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ، وسنقوم باستخدام ميزانيات وقوائم الدخل للشركة محل الدراسة من أجل حساب هذه النسب.

الجدول رقم (4) نسبة المديونية للشركة لبيانا للهاتف المحمول خلال الفترة (2018-2020)

البيان	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	0.38	0.35	0.36
نسبة الديون لحقوق الملكية	0.616	0.548	0.562

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات الشركة وقوائم الدخل .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:-

- 1- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول : تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها و تقدر هذه النسبة بـ 0.38 في سنة 2018 ومن ثم انخفضت في سنة 2020 إلى 0.36 حيث يتضح أن الشركة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها .
- 2- نسبة الديون لحقوق الملكية : حيث تقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي يلتزم بها المشروع تجاه الدائنين من خلال علاقة هذه الالتزامات بالأموال التي يقدمها المالكون، وقدرة المركز المالي للمشروع ومتانتته على الوفاء بالتزاماته، و تقدر هذه النسبة بـ 0.616 في سنة 2018 ومن ثم انخفضت في سنة 2020 إلى 0.562 حيث يتضح أن من خلال هذه النسبة أن درجة الأمان للدائنين ضد خطر الخسارة في مستوي جيد ، كما أن الشركة تعتمد على الاموال الخاصة أكثر من مصادر التمويل الخارجي .من خلال تحليلاتنا لمختلف الجداول السابقة المتعلقة بحساب النسب المالية لشركة لبيانا للهاتف المحمول .

2.3 النتائج :

- 1- ان نسبتي التداول والتداول السريعة كانت قليلة وهذا يدل على ان الاصول المتداولة والسريعة التحول الى نقد اقل من الالتزامات المتداولة.
- 2- هناك زيادة ملحوظة في المخزون السلعي وهذه يمثل تكلفة لرأس المال العاطل .
- 3- حققت الشركة ارباحا" لا بأس بها قياسا" خلال السنوات عينة الدراسة .
- 4- نلاحظ أن معدل دوران الذمم المدينة منخفض وهذا يدل علي انخفاض أداء إدارة الائتمان وانخفاض فعاليتها . ونلاحظ أن نسب المديونية تتمتع بدرجة عالي من الأمان بالنسبة للدائنين .

3.3:التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- 1 - تعزيز الكادر المحاسبي في الشركة بعناصر كفؤة وادخاله في الدورات التدريبية المستمرة لزيادة فاعليته.
- 2 - ضرورة الاعتماد على أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية عند تقويم أداء الشركات وتوعية بأهمية هذا الأسلوب .
- 3- ضرورة الاحتفاظ بحد مناسب وأمثلة للمخزون السلعي لتجاوز أي تكلفة إضافية .
- 4 - ضرورة تحديث المحاور الرئيسية لعملية تقويم الاداء بما يتفق مع حالة النهوض الاقتصادي لخدمة أهداف وتوجهات الدولة

قائمة المراجع:

- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية دار وائل للطباعة والنشر، بغداد العراق , 2013
- الشواروة ،فيصل محمد ، مبادي الإدارة المالية ،دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى 2013
- . الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي الأغراض تقييم والتنبؤ بالفشل ، الوارق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الثانية ، 2011
- العارضي، خليل كاظم مدوال ، الإدارة المالية الحديثة ، دار وائل للتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 201، الطبعة الأولى ، 2013
- أمينة زعاد ، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخدامات ، جامعة سعد حلب البلدية ، بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير جامعة ، بومرداس الجزائر 2009 .
- جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ببيروت ، لبنان ، 2001
- حسن محمد كامل ، التحليل المالي ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، مصر 1986 .

- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل مؤسسة وارق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1976.
- خلدون أبراهيم ، إدارة وتحليل مالي ، دار وائل عمان ، الأردن ، 2001
- عبد المالك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية في مفهوم التقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، 2001.
- عدنان ثاية النعيمي ، ارشل فؤاد التميمي ، التحليل المالي اتجاهات معاصرة ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .
- عقل مفلح محمد ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، رام الله فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- قودة الصادق ، وآخرون ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر ، الأردن ، 2007 .